

“

الاحتكار المقتن المواطن تحت قبضة الاحتكار... وجهاز حماية المنافسة حارسا

الباحث العمالي حسن البربري



مستشارك
النقابي



الإحتكار المقتن

المواطن تحت قبضة الإحتكار..... وجهاز حماية المنافسة حارسا

المقدمة

في ظل التوجهات الاقتصادية الليبرالية وتوسع السوق الحر، الذي اهتم بتنظيم المنافسة وحمايتها من الإحتكار و جعلها واحداً من أهم الضمانات التي تصون العدالة الاقتصادية والاجتماعية وتحفظ حقوق المستهلكين وصغار المنتجين على حد سواء. وقد نصت المواثيق الدولية مثل العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (١٩٦٦) والإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨) على ضرورة حماية المستويات المعيشية العادلة ومنع تركيز الثروة والفرص في يد قلة تحتكر الأسواق. وفي السياق المصري، وضع دستور ٢٠١٤ قواعد واضحة لحماية حرية النشاط الاقتصادي بشرط ألا يؤدي إلى الإحتكار أو الإضرار بالمنافسة (المادة ٢٧)، وقرر التزام الدولة بمنع الممارسات الإحتكارية (المادة ٢٨). وقد تأسس بناءً على ذلك قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الإحتكارية رقم ٣ لسنة ٢٠٠٥، وتبعاً له نشأ جهاز حماية المنافسة ليكون الأداة الرقابية المعنية بكشف التجاوزات وفرض الجزاءات وضمان نزاهة السوق.

إلا أن الممارسة العملية تكشف عن تناقضات واضحة بين الغاية والنص من جهة، وما يحدث على الأرض من جهة أخرى. فبينما يتشدد القانون في تجريم التكتلات والاتفاقات السرية بين المتنافسين، كثيراً ما يُفتح الباب رسمياً عبر موافقات جهاز حماية المنافسة على استحواذات كبرى، غالباً لشركات أجنبية أو كيانات إقليمية عملاقة تستحوذ على شركات مصرية أو حصص حاكمة في قطاعات حيوية، فتُعاد هيكله السوق ليصبح أقل تعددية وأكثر تركّزاً. هذه الظاهرة التي قد تبدو «شرعية» ظاهرياً تتحول عملياً إلى آلية إحتكار مقتن.

يتبع هذا التقرير إذن أوجه الخلل في بنية حماية المنافسة في مصر عبر محورين متكاملين:

- ١- الممارسات الإحتكارية الضارة بالمنافسة وأثرها الاقتصادي والاجتماعي؛
 - ٢- سياسات وممارسات جهاز حماية المنافسة نفسه — خاصة موقفه من ال-استحواذات والاندماجات — ومدى اتساقها مع النصوص الدستورية والمواثيق الدولية.
- في ضوء ذلك، نعرض الأثر الاقتصادي والاجتماعي لهذه السياسات، ونكشف الثغرات القانونية واللائحة، ونطرح توصيات عملية النظر في تلك المسألة لصون حقوق السوق الوطنية والمواطن.

تمهيد

يُقصد بالممارسات الإحتكارية جميع الأفعال والسلوكيات التي تنتهي بتقييد حرية المنافسة في السوق، سواء تمت هذه الأفعال باتفاقات صريحة بين الشركات أو ترتيبات ضمنية يصعب تتبعها. وطبقاً للقانون المصري (قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الإحتكارية رقم ٣ لسنة ٢٠٠٥ و تعديلاته)، تنقسم هذه الأفعال إلى ثلاث صور أساسية:

أولاً - الاتفاقات الأفقية:

وهي الاتفاقات بين شركات متنافسة في ذات المستوى (مثل الشركات التي تنتج نفس المنتج) بهدف تثبيت الأسعار، أو اقتسام الأسواق جغرافياً أو زمنياً، أو التنسيق بشأن العطاءات في المناقصات. وقد حظرتها صراحة المواد (٦) و(٧) من القانون.

ثانياً - الاتفاقات الرأسية:

وهي التي تنشأ بين أطراف في سلسلة التوريد (مثل الاتفاق بين المورد والموزع) إذا كانت من شأنها الحد من المنافسة؛ كإجبار الموزع على عدم التعامل مع شركات منافسة، أو فرض قيود سعرية موحدة. وهو ما نظمته المادة (7).

ثالثاً - إساءة استغلال الوضع المهيمن:

إذا حصلت شركة على حصة سوقية تؤهلها للتحكم في السوق دون قدرة المنافسين على كبح نفوذها، فإن أي سلوك منها يؤدي لإقصاء منافسين أو تقييد دخول لاعبين جدد يُعد انتهاكاً للقانون (المادة ٨). غير أن الواقع العملي كشف عن ثغرة جوهرية:

تتمثل في ظاهرة «الاحتكار المقتن» عبر صفقات الاندماج والاستحواذ. فبينما يُفترض أن يكون دور جهاز حماية المنافسة هو فحص هذه العمليات ومنع ما يؤدي منها إلى خلق كيانات مسيطرة، نجد أن الجهاز كثيراً ما يوافق على استحواذات ضخمة لشركات أجنبية على كيانات مصرية مؤثرة، بحجة جذب الاستثمار أو تنشيط القطاع. لتتحول هذه الاستحواذات إلى وسيلة شرعية لخلق سوق أكثر تركّزاً وأقل تنافسية، مع ما لذلك من آثار اقتصادية واجتماعية سلبية.

وهنا يتبدى التناقض:

فالنص القانوني والدستور المصري (المادة ٢٧) يُلزمان الدولة بعدم السماح بأية ممارسة تقيّد المنافسة أو تضر بها، في حين أن التطبيق الفعلي يسهّل أحياناً اندماجات عملاقة ترفع درجة التركيز وتحدّ من خيارات المستهلك وتزيد قدرة اللاعبين الكبار على فرض الأسعار والشروط. وهو ما يتعارض أيضاً مع التزامات مصر الدولية في حماية الحق في التنمية المستدامة والعدالة الاقتصادية والاجتماعية (العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المادة ١١).

جدول (١) نصوص قانونية ودستورية داعمة

النص أو المرجع	المصدر	جوهر النص
المادة 27 من الدستور المصري	دستور 2014	الدولة تلتزم بمنع الاحتكار وتشجيع المنافسة
قانون حماية المنافسة	قانون 3 لسنة 2005	يمنع الاتفاقات الأفقية والرأسية الضارة بالمنافسة
العهد الدولي للحقوق الاقتصادية	موثيق الأمم المتحدة	الحق في مستوى معيشي لائق وحماية من تركّز الثروة

الفصل الأول الاستحواذات الكبرى من الرخصة القانونية إلى الأثر الاقتصادي والاجتماعي

تُعد عمليات الاستحواذ والاندماج واحدة من أكثر الوسائل التي يُعاد بها تشكيل السوق بعيداً عن أعين القانون أحياناً، وتحت غطاء قانوني أحياناً أخرى. فعلى الرغم من أن القانون المصري ألزم جهاز حماية المنافسة بضرورة مراجعة وفحص أي عملية اندماج أو استحواذ قد تؤدي إلى خلق وضع احتكاري أو تعزيز هيمنة لاعب واحد على السوق، إلا أن السنوات الأخيرة شهدت موافقات متتالية من الجهاز على



صفات استحواذ كبرى كان أثرها العملي زيادة تركيز السوق وتراجع فرص المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتحويل جزء معتبر من العائدات للخارج لصالح شركات عابرة للحدود. أحد الأمثلة البارزة على ذلك

نموذج : صفقة أغذية الإماراتية – دومتي

في عام ٢٠٢٢ أعلنت شركة أغذية الإماراتية، وهي إحدى أكبر الشركات الإقليمية العاملة في قطاع الأغذية والمشروبات، عن توقيع اتفاقية للاستحواذ على نحو ٦٠ في المائة من أسهم شركة الصناعات الغذائية العربية دومتي، إحدى أقدم وأكبر شركات تصنيع الأجبان والمنتجات الغذائية في مصر. بلغت قيمة الصفقة نحو ٥١١ مليون جنيه في البداية ثم جرى تعديلها لاحقاً مع تغيير أسعار الأسهم وحصص الشراء. حصلت الصفقة على موافقة جهاز حماية المنافسة بدعوى أنها لا تُخل بالمنافسة في السوق المحلي، رغم أن دومتي تُعد لاعباً أساسياً في سوق الأجبان ومنتجات الألبان الذي يضم عدداً محدوداً من الشركات الكبرى إلى جانب بعض الورش والمصانع الصغيرة. من الناحية العملية، أتاح هذا الاستحواذ لشركة أغذية، التي تمتلك فروغاً وسلاسل توزيع في الخليج وخارجه، السيطرة على إحدى أكبر علامات المنتجات الغذائية في مصر. ومع مرور الوقت، زادت قدرة الشركة الجديدة على التحكم في سلاسل التوريد، من شراء الألبان الخام من المزارع والموردين المحليين وحتى السيطرة على التوزيع في المحال والسلاسل الكبرى. وبذلك أُعيد رسم السوق لصالح كيان إقليمي ضخم، بينما بقيت الورش والمشروعات الأصغر تعاني من منافسة غير متكافئة في السعر والإعلان والوصول إلى نقاط البيع.

نموذج قطاع الأسمنت : سيطرة الشركات الأجنبية على قطاع الأسمنت

يُعد قطاع الأسمنت من أكثر القطاعات التي تجسد كيف تحولت السوق المصرية من سوق محلية بتعدد المنتجين إلى سوق يهيمن عليها عدد قليل من الشركات العالمية. تاريخياً كان قطاع الأسمنت المصري يضم شركات مملوكة للدولة أو مساهمات محلية متعددة. لكن ابتداءً من مطلع الألفية الثانية بدأت عمليات بيع واسعة لخصص حاکمة في شركات الأسمنت لصالح كيانات دولية كبرى، أبرزها شركة لافارج الفرنسية وهايدلبرج الألمانية وتيتان اليونانية. على سبيل المثال، استحوذت لافارج في ٢٠٠٨ على شركة أوراسكوم للأسمنت التي كانت آنذاك من أكبر المنتجين محلياً، في صفقة تجاوزت قيمتها عشرة مليارات دولار على مستوى الشرق الأوسط وإفريقيا. ورغم أن القانون المصري يجرم الممارسات الاحتكارية، فإن هذه الشركات اليوم تحتفظ بخصص سوقية ضخمة، وفي أكثر من مناسبة رُصدت اتفاقات ضمنية بين المنتجين لضبط كميات الإنتاج بما يحافظ على مستوى أسعار مربح للجميع. تقارير صحفية وأبحاث صادرة عن مركز المعلومات التابع لمجلس الوزراء أظهرت في السنوات الأخيرة أن أسعار الأسمنت ارتفعت رغم ثبات أو انخفاض أسعار الطاقة وتكاليف التشغيل، بما يشير إلى ضعف آليات الرقابة الفعلية، وقصور قدرة جهاز حماية المنافسة على التدخل لمنع الاحتكار المقنن أو إثباته.

نموذج : قطاع الاتصالات

لا يقتصر الأمر على الصناعات التقليدية فحسب، بل يمتد إلى قطاعات استراتيجية أكثر حساسية مثل الاتصالات. ففي يناير ٢٠٢٠ أعلنت شركة الاتصالات السعودية STC توقيع مذكرة تفاهم للاستحواذ على ٥٥ في المائة من أسهم شركة فودافون مصر، وهي الصفقة التي قدرت قيمتها بنحو ٢,٤ مليار دولار. وقد حصلت هذه المفاوضات على ضوء أخضر مبدئي من جهاز حماية المنافسة الذي لم يعلن



أي اعتراض رسمي، بل ترك الأمر للشركتين لإتمام الاتفاق، قبل أن تتعثر الصفقة لأسباب تتعلق بالمفاوضات المالية وجائحة كورونا وتغير ظروف السوق. ورغم أن الصفقة لم تكتمل، فإنها فتحت الباب واسعاً لمناقشة مدى ملاءمة نقل ملكية مشغل اتصالات ضخيم إلى كيان أجنبي آخر، خاصة في قطاع يعد من أكثر القطاعات ارتباطاً بالأمن القومي وحقوق المستخدمين وخصوصيتهم

نموذج قطاع الصحة: استحواد في صمت

في السنوات الأخيرة توسعت صناديق الاستثمار الإقليمية والعالمية في شراء حصص مسيطرة في شركات الرعاية الصحية في مصر، وأبرز مثال على ذلك شركة مستشفيات كليوباترا، التي استحوذت على عدد من المستشفيات الخاصة وسلاسل معامل التحاليل حيث حصلت كليوباترا على الموافقات اللازمة لزيادة حصتها في مستشفى القاهرة التخصصي من ٥٧٪ إلى ٩٠٪ ومستشفى كوينز للولادة، بالإضافة إلى أرض ومبنى مستشفى الكاتب. كما كانت هناك محاولة استحواد فاشلة على مجموعة ألاميدا هيلثكير جروب وتمت هذه العمليات بموجب صفقات أعلن عنها في البورصة المصرية وجرى تمريرها من دون اعتراض حقيقي من جهاز حماية المنافسة، رغم أن الأثر الاجتماعي لهذه التركزات واضح للغاية من حيث رفع كلفة الخدمة الطبية، تقليص الفرص أمام المستشفيات المتوسطة أو العيادات الصغيرة، وتحويل قطاع الصحة إلى سوق مغلقة تديره حفنة من الكيانات الكبرى القادرة على التوسع في التسعير والتعاقدات الطبية مع شركات التأمين

نموذج : قطاع الأسمدة

يُعد قطاع الأسمدة في مصر من أبرز الأمثلة على التركز السوقي الذي يتم أحياناً بمزيج من الملكية الحكومية والاستثمارات الأجنبية. على مدار العقود الماضية تأسست شركات أسمدة ضخمة مثل شركة أبو قير للأسمدة وشركة مصر لإنتاج الأسمدة (موبكو) وغيرها، والتي تُعد من كبرى الشركات في المنطقة. وتشير بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إلى أن مصر من الدول الكبرى المنتجة للأسمدة الأزوتية والفوسفاتية، وتوجه نسبة كبيرة من إنتاجها للتصدير بينما يظل المزارع المحلي يعاني من ارتفاع أسعار الأسمدة في السوق الداخلية. ورغم الدعم الذي تحصل عليه بعض مصانع الأسمدة في صورة أسعار غاز مخفضة نسبياً، فإن آليات التسعير وتوزيع المنتج المحلي تظل خاضعة لسيطرة عدد محدود من الشركات الكبرى التي تحدد الكميات المطروحة محلياً والأسعار. وقد أدى ذلك مراراً إلى أزمة ندرة في بعض المواسم الزراعية، مع شكاوى متكررة من صغار المزارعين بشأن ارتفاع التكلفة وضعف الرقابة الفعلية على السوق. وبينما يُفترض أن جهاز حماية المنافسة يملك صلاحية فحص هذه الممارسات والتدخل لضمان التوزيع العادل للأسمدة بأسعار مناسبة، فإن الواقع يُظهر ضعف التدخل وغياب إجراءات فعالة لمنع الشركات الكبرى من تفضيل التصدير على تلبية احتياجات السوق المحلية. وهكذا يتحول الحق في المنافسة العادلة إلى نصوص معطلة، يدفع ثمنها صغار المزارعين الذين يمثلون قاعدة الأمن الغذائي للمجتمع كله.

نموذج : قطاع الحديد والصلب

يُعد قطاع الحديد والصلب أحد أبرز الأمثلة التي تكشف كيف يمكن أن يؤدي غياب المنافسة الفعلية إلى تركّز سوقي يخدم كبار المنتجين على حساب المستهلك والصناعة الوطنية. فعلى مدار السنوات الأخيرة تمت تصفية شركة الحديد والصلب المصرية التاريخية التي كانت واحدة من أكبر الكيانات المملوكة



للدولة، ليترك السوق في يد عدد محدود من الشركات الخاصة الكبرى التي تتحكم في الإنتاج المحلي والاستيراد معًا.

تشير تقارير برلمانية وتصريحات رسمية إلى أن سوق الحديد في مصر يضم أقل من عشرة لاعبين كبار يسيطرون على معظم الطاقة الإنتاجية. وفي أكثر من مناسبة، ظهرت شكوى من ارتفاع الأسعار بشكل متزامن رغم استقرار أسعار الخامات عالميًا. ورغم ذلك لم يشهد السوق تدخلًا فعالاً من جهاز حماية المنافسة لفرض قواعد الشفافية أو مواجهة أي اتفاقات ضمنية بين كبار المنتجين، وهو ما يعكس قصور الأدوات الرقابية في مواجهة تركّز قطاع صناعي حيوي مثل الحديد والصلب.

نموذج : قطاع التعدين

أما قطاع التعدين، فيمثل هو الآخر مساحة واضحة لضرورة وجود حماية حقيقية للمنافسة والشفافية في منح التراخيص واستغلال الموارد الطبيعية. فقد شهدت مصر خلال السنوات الأخيرة توسعًا كبيرًا في منح امتيازات استغلال الفوسفات والذهب والرمال السوداء لصالح شركات محلية ودولية كبرى. وتعد أهم عمليات الاستحواذ هي استحواذ شركة أنجلو جولد أشانتي على شركة سنتامين المالكة لمنجم السكري في مصر، في صفقة بلغت قيمتها ٢,٥ مليار دولار. هذه الصفقة جعلت أنجلو جولد أشانتي تمتلك منجم السكري، وهو من أكبر مناجم الذهب في العالم ورغم أهمية هذه الاستثمارات للاقتصاد الوطني، إلا أن غياب قواعد المنافسة الفعلية وضعف الرقابة على شروط التشغيل يفتح المجال أمام احتكار بعض الشركات للمناجم أو المناطق الغنية بالخامات، بما قد يؤدي إلى تركّز الأرباح وغياب الفرص أمام شركات متوسطة أو صغيرة كان يمكن أن تشارك في سلاسل القيمة والإنتاج. ويظل جهاز حماية المنافسة بعيدًا عن هذه القطاعات رغم أنها تمثل حجر زاوية في الصناعات التحويلية والتصديرية. وإذا لم توضع قواعد واضحة لمنع تركّز حقوق الاستغلال وإعادة توزيع العوائد بشكل عادل، ستظل هذه الموارد تخلق ثروة لصالح أقلية محدودة بدلًا من أن تكون رافعة حقيقية للاقتصاد وتوسيع قاعدة التشغيل والدخل.

نموذج : قطاع التعليم

في آخر عشر سنوات شهد قطاع التعليم الخاص موجة شراء جامعات خاصة ومدارس دولية لصالح صناديق استثمار إماراتية وسعودية ومصرية مثل صندوق «Cairo Investment and Real Estate Development» – CIRA الذي توسع في شراء مدارس قائمة وإنشاء جامعات خاصة بتسهيلات تمويلية و قد استحوذت على ما يصل إلى ٩٠٪ من رأس مال شركة القاهرة للخدمات التعليمية، وذلك بسعر مبدئي يبلغ ٣٠ جنيهاً للسهم، مع الإبقاء على قيد الشركة في البورصة المصرية. مجموعات استثمارية مثل «السويدي إديوكيشن» و«هيرميس» وغيرهم دخلوا قطاع التعليم الخاص كقطاع «استثماري» بحث، يشترون المدارس الناجحة ويعيدون هيكلتها ككيانات ربحية.

وتُظهر الوقائع السابقة أن هذه الأمثلة ليست معزولة بل تعكس نمطًا متكررًا من تركّز الملكية في يد عدد محدود من الكيانات. ويوضح الجدول (٢) أبرز هذه الصفقات التي تمت خلال السنوات الأخيرة مع الإشارة إلى موقف الجهاز من كل منه

رقم	السنة	الشركة المستحوذة	الشركة المستحوذ عليها	القطاع	نسبة الملكية	قيمة الصفقة (تقريبية)	موقف جهاز حماية المنافسة
1	2022	أغذية الإماراتية	دومتي	الأغذية	~60%	~500 مليون جنيه	تمت الموافقة
2	2008	لافارج الفرنسية	أوراسكوم للأسمنت	الأسمنت	100%	~10 مليار دولار	تمت الموافقة
3	2020	STC السعودية	فودافون مصر	الاتصالات	~55%	~2.4 مليار دولار	الصفقة لم تكتمل
4	سنوات متفرقة	مجموعة كليوباترا	مستشفيات الشروق النيل /	الصحة	حوص تشغيل كاملة	غير معلن	تمت الموافقة
5	سنوات متفرقة	IDH القابضة	معامل البرج المختبر	الصحة	اندماج شبه كامل	غير معلن	تمت الموافقة
6	سنوات متفرقة	CIRA + كيانات خليجية	مدارس دولية ولغات	التعليم	تشغيل وإدارة	غير معلن	تمت الموافقة
7	سنوات متفرقة	شركات مصرية وعالمية	تراخيص التعدين والفوسفات	التعدين	امتيازات متعددة	غير معلن	غياب رقابة واضحة
8	حتى 2021	شركات حديد خاصة	حصة السوق	الحديد والصلب	سيطرة أقل من	غير معلن	غياب رقابة فعلية



		10 لاعبين	بعد التصفية			
--	--	--------------	----------------	--	--	--

(المصدر: تقارير جهاز حماية المنافسة، الإفصاحات الرسمية للشركات، الأخبار الاقتصادية الموثوقة)

يوضح الجدول رقم (٣) مقارنة تقريبية بين عدد المنشآت المسجلة قبل خمس سنوات والعدد الحالي في بعض القطاعات الحيوية، بما يكشف جانباً من أثر موجة الاستحواذات والاندماجات على الشركات الصغيرة والمتوسطة، وكيف ساهمت في خروجها من السوق أو اندماجها تحت سيطرة كيانات كبرى.

القطاع	عدد المنشآت/الشركات تقريباً (2018)	عدد المنشآت/الشركات تقريباً (2023)	الفرق التقديري	ملاحظات وتحليل
الأغذية والصناعات الغذائية	~10,500	~8,700	-1,800	خروج مصانع صغيرة/ورش نتيجة المنافسة مع كيانات كبرى واندماجات واستحواذات (مثل صفقة دومتي وأغذية)
الأسمت و مواد البناء	~17 شركة كبرى ومتوسطة	~8-10 شركات رئيسية	7- إلى 9-	موجة استحواذات وسيطرة شركات أجنبية (لافارج، هايدلبرج) وخروج مصانع طحن صغيرة
معامل التحاليل والمستشفيات الخاصة	لا يقل عن ٣٠٠ كيان متوسط وصغير	تقلص مستمر - التقدير ~٢٠٪ اندمج أو خرج	60- تقريباً	اندماجات معامل البرج والمختبر وتوسع مستشفيات كليوباترا
التعليم الخاص (شركات مدارس وجامعات)	أكثر من ٢٠٠ كيان مرخص	توسع سلاسل واستحواذات - اندماجات تقديرية ~١٥%	خروج مدارس صغيرة أو بيع حصص	استحواذات CIRA وصناديق خليجية
التعدين (رخص المحاجر الصغيرة)	متغير - آلاف التراخيص	تركز الامتيازات لصالح كيانات قليلة	تقديري	سوق غير شفاف لكن الميل للتركز واضح

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - الهيئة العامة للاستثمار - اتحاد الصناعات المصرية - تقارير إخبارية وتحليلية منشورة

الفصل الثاني: الأثر الاقتصادي والاجتماعي لتركيز السوق والاستحواذات المقننة

إن الأثر المباشر لأي ممارسات احتكارية أو صفقات استحواد ضخمة لا يتوقف عند حدود ملكية الأسهم أو السيطرة على حصة سوقية فحسب، بل يمتد إلى البنية الاقتصادية والاجتماعية كلها. وتوضح البيانات الرسمية المنشورة عن السوق المصري أن تحولات ملكية الشركات ونقلها إلى كيانات كبرى يزيد من تركيز السوق ويقلل من التعددية التي تُعد شرطاً أساسياً لتحقيق التنافسية المستدامة.



الأثر الاقتصادي

فعلى مستوى الأسعار، تشير بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إلى أن معدلات التضخم السنوية للمواد الغذائية والمشروبات سجلت زيادات متتالية خلال السنوات الأخيرة، بلغت في بعض السنوات أكثر من ٢٠ في المائة على أساس سنوي. ورغم تعدد الأسباب، يبقى غياب المنافسة الكافية في بعض القطاعات عاملاً مكملاً لهذا الارتفاع، خاصة حين تحتكر شركات قليلة إنتاج أو توزيع سلع أساسية مثل الألبان والأجبان أو مواد البناء.

أما على مستوى فرص العمل، توضح البيانات المنشورة من وزارة المالية وتقارير سوق العمل أن تركّز السوق في أيدي كيانات كبرى يؤدي في العادة إلى تقليص عدد الوظائف المستحدثة، حيث تميل الشركات العملاقة إلى الهيكلية وتقليل العمالة قدر الإمكان لتحقيق أعلى هامش ربح. وفي المقابل، تظل المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي توفر أكثر من ٧٠ في المائة من فرص العمل الرسمية وغير الرسمية في مصر عرضة للانكماش أو الخروج من السوق عند اشتداد المنافسة مع كيانات تملك قدرة تسعير وضخ أموال أعلى بكثير.

على مستوى القطاع الخارجي، يشير تقرير البنك المركزي المصري حول ميزان المدفوعات إلى أن تحويلات الأرباح والأرباح المعاد استثمارها من الشركات الأجنبية العاملة في مصر بلغت مليارات الدولارات سنوياً، ما يشكل ضغطاً دائماً على العملة الصعبة ويزيد من عجز الميزان الجاري. وتزيد هذه التحويلات بطبيعة الحال مع كل عملية استحواذ جديدة تؤدي إلى تحويل ملكية أرباح شركات محلية إلى مجموعات خارجية.

الأثر الاجتماعي

أما من الناحية الاجتماعية، فإن تركّز السوق يضاعف الأعباء على المستهلك الذي يجد نفسه أمام خيارات محدودة وأسعار مفروضة، في وقت تشير فيه بيانات الدخل والإنفاق إلى أن متوسط إنفاق الأسرة المصرية على الطعام والشراب فقط تجاوز ٣٧ في المائة من إجمالي الإنفاق الكلي للأسر، وفقاً لبحث الدخل والإنفاق والاستهلاك الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء. وهذا الإنفاق الكبير على بنود أساسية يحد من قدرة الأسر على توجيه مواردها لتغطية احتياجات أخرى مثل التعليم والصحة والسكن.

هكذا يتضح أن ظاهرة الاستحواذات التي تتم بموافقة رسمية لا تقتصر على إعادة ترتيب الأوراق في البورصة، بل تحمل انعكاسات عملية على التضخم والتوظيف وتحويل الثروة، وتزيد من الفجوة بين الشركات الكبرى العابرة للحدود والمشروعات الصغيرة التي تظل رهينة التمويل المحدود وضعف الحماية.

وتبين هذه المؤشرات أن حماية المنافسة ليست ترفاً قانونياً وإنما جزء من منظومة تحقيق العدالة الاجتماعية، وأن أي تفريط فيها يعني تحميل المواطن والمستهلك الكلفة النهائية.

جدول رقم (٤) مؤشرات اقتصادية واجتماعية أساسية

المؤشر	المصدر	أحدث رقم متاح	الملاحظة
معدل التضخم للمواد الغذائية	الجهاز المركزي للتعبيء العامة والإحصاء	تجاوز 20 % في سنوات متتالية	بيانات رسمية
إنفاق الأسرة على الطعام والشراب	الجهاز المركزي للتعبيء العامة والإحصاء	من الدخل 37%	بحث الدخل والإنفاق
تحويل أرباح الشركات الأجنبية للخارج	سي ان بي سي عربية	٩٣ مليار دولار خلال ٦ سنوات سابقة	بيانات البنك المركزي ٢٠٢٤
مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوظائف	وزارة المالية	أكثر من 70 % من فرص العمل	تقديرات رسمية

التوصيات

أولاً- تعديل قانون حماية المنافسة ليصبح أكثر قدرة على مواكبة الممارسات الجديدة، مع توسيع تعريف الأفعال الضارة بالمنافسة وإضافة نصوص صريحة تنظم عمليات الاندماج والاستحواذ إذا أدت إلى تركيز مفرط.

ثانياً- مراجعة اللائحة التنفيذية لتلزم جهاز حماية المنافسة بفحص الأثر الاجتماعي والاقتصادي لأي صفقة كبيرة، وليس فقط الأثر المباشر على حصص السوق.

ثالثاً- تفعيل المسؤولية المدنية عبر تبسيط قواعد الإثبات وتشجيع الدعاوى الجماعية لتعويض المتضررين.

رابعاً- فتح المجال أمام الرقابة الشعبية والمجتمع المدني والغرف التجارية والاتحادات المهنية لتقديم اعتراضات أو ملاحظات رسمية على صفقات كبرى قبل الموافقة عليها.

خامساً- وضع التزام قانوني بتقديم تقارير دورية من جهاز حماية المنافسة إلى البرلمان، لتعرض فيها الصفقات الكبرى والنتائج والجزاءات والإجراءات المتخذة، بما يعيد للجهاز دوره كدرع يحمي السوق لا كنافذة تمر عبرها صفقات تركّز الثروة.

وأخيراً، يجب إعادة التفكير في فلسفة جذب الاستثمار التي تتبني الدولة حين يكون ثمنه هو تحويل السوق إلى ميدان تتحكم فيه شركات قليلة تتحكم في الأسعار وتحول الأرباح إلى الخارج بينما يظل المواطن آخر من يُؤخذ في الاعتبار.

المصادر والمراجع

- الدستور المصري ٢٠١٤ (المادة ٢٧)
- قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية رقم ٣ لسنة ٢٠٠٥
- العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك
- تقارير البنك المركزي المصري – ميزان المدفوعات
- بيانات وزارة المالية عن سوق العمل
- تقارير مجلس النواب حول سوق الحديد والأسمنت
- الأخبار الاقتصادية الموثقة عن صفقات أغذية الإماراتية – دومتى / أوراسكوم – لافارج / كليوباترا / البرج – المختبر – STC / فودافون مصر – CIRA / قطاع التعليم الخاص
- الدراسة الأصلية " الحماية المدنية من الممارسات الاحتكارية الضارة بالمنافسة" دكتورة فاطمة جلال عبد الله – مدرس القانون المدني – كلية الحقوق – جامعة عين شمس – منشورة بمجلة الدراسات القانونية و الاقتصادية رقم الدورية ٢٣٥٦-٩٤٩٢